

Jurisprudential and Legal Effects of the Rule of Interference in the Punishment of Retribution

Adel Sarikhani ✉ 

Article Info	ABSTRACT
Article type: Research Article Article history: Received 30 June 2024 Received in revised form 14 August 2024 Accepted 08 September 2024 Available online 17 September 2024	The conflict between Document and Evidence (Witness) is an ancient and difficult challenge in the field of Iranian jurisprudence and law. The debate dates back to the beginning of Islam. Since most people were illiterate at that time, and in order to prevent some transgressions, jurists usually neglected the Sanad. While we see that the greatest verse in the Qur'an confirms the authenticity of the Sanad, scholars' reliance on the books of later jurists as the source of their opinions, especially in following consensus, the way of life, and the conduct of wise men, is a valid reason for relying on the Sanad. If there was disagreement regarding the Sanad, it was over the limits and scope of the Sanad's validity. For example, Ibn Idris al-Hilli did not accept the validity of the Sanad except in financial rights between people. If we accept that a document constitutes evidence in the general sense of a document, this places it in the same category as a judge's testimony. In many cases, its precedence over testimony in the specific sense is not without meaning, unless the evidence is stronger than the document. In this case, precedence is given to the judge's knowledge, not simply because it is evidence. From a legal standpoint, the deletion of Article 1309 of the Civil Code, based on Articles 4, 90, and 91 of the Constitution of the Islamic Republic of Iran, appears acceptable, and there is no room for doubt about this deletion. Keywords: document; evidence - conflict - priority of document over evidence - priority of evidence over document

Cite this article: Sarikhani, A. (2024). Jurisprudential and Legal Effects of the Rule of Interference in the Punishment of Retribution

Law Path Journal,1(2) , 1-3.

Publisher: Al-Mustafa International University.

This is an open access article under the CC BY license.

Doi: <https://doi.org/10.22034/mgh.2025.20655.1039>



آثار فقهية وقانونية لقاعدة التداخل في عقوبة القصاص

عادل ساريخاني ✉

ملخص	معلومات المقالة
من بين الإشكاليات المرتبطة بتطبيق القصاص تظهر قاعدة التداخل، والتي تشمل نوعين أساسيين: تداخل قصاص العضو وقصاص النفس، ولكل منهما نطاق واسع من الأحكام، وتنصبُّ هذه المقالة على دراسة تداخل قصاص العضو في حالات القتل، كما تناوَلها المشرع الإيراني في المواد (٢٩٦ إلى ٢٩٩) من القانون، ويرتبط السؤال الرئيسي للنقاش بمدى توافق حالات التداخل مع المبادئ الفقهية. وفقاً للرأي المشهور بين فقهاء الإمامية، يُحكم بالتداخل في حالات محددة، منها: عندما تؤدي جناية عمدية ناتجة عن ضربة واحدة إلى سرية الضرر وصولاً إلى القتل، أو عندما تتسبب جناية عمدية بضربة واحدة مباشرة في الوفاة، أو إذا كانت هناك جنايات متعددة ناتجة عن ضربة واحدة وتؤدي مجتمعة إلى الموت. أما في حالة الجنايات الناتجة عن ضربات متعاقبة أو غير متعاقبة، فقد ثار الخلاف بين الفقهاء بسبب التباين في تفسير دلالات الروايات. استند بعض الفقهاء إلى القول بعدم التداخل في الحالتين (المتعاقبة وغير المتعاقبة)، بينما لجأ آخرون إلى حسم هذا التعارض بالاعتماد على قواعد أصولية مثل "المطلق يُقيد العام يُخصّص"، ليحكموا بالتداخل في الضربات المتعاقبة وبعدم التداخل في الضربات غير المتعاقبة. خلصت الدراسة إلى أنّ جوهر التعقيد والنزاع في مسألة تداخل القصاص يتركز في الحالات التي تتعدد فيها الضربات سواء كانت متعاقبة أو غير متعاقبة، وأظهرت النتائج أنّ قاعدة التداخل تُطبق فقط في الضربات "المتعاقبة المتعددة"، كما أكدت أنّ الإجماع بين غالبية الفقهاء ينصّ على تطبيق قاعدة التداخل الناتجة عن ضربة واحدة على عضو يؤدي إلى القتل في حالات محددة ومعيّنة فقط، كالجناية المتعمدة على عضو يرتبط بالقتل، والجناية المتعمدة على عضو يؤدي إلى القتل. الكلمات المفتاحية: تداخل، عدم تداخل، قصاص، جناية، عمد، سرية.	نوع المقالة: بحثية تاريخ الوصول: ١٤٤٥ / ١٢ / ٢٣ تاريخ المراجعة: ١٤٤٦ / ٠٢ / ٠٩ تاريخ القبول: ١٤٤٦ / ٠٣ / ٠٤ تاريخ النشر الإلكتروني: ١٤٤٦ / ٠٣ / ١٣

استشهد بهذه المقالة: ساريخاني، ع. (٢٠٢٤). آثار فقهية وقانونية لقاعدة التداخل في عقوبة القصاص.

مجلة مسار القانون ١(٢)، ٣-١.

الناشر: جامعة المصطفى العالمية.

هذه المقالة مفتوحة المصدر بموجب ترخيص CC BY.



Doi: <https://doi.org/10.22034/mgh.2025.20655.1039>

المقدمة

تركز هذه الدراسة على تحليل مسألة "التداخل في القصاص" من الناحيتين الفقهية والقانونية، حيث يعدُّ تداخل باب القصاص أهم مواضيعها، تناول المشرع مسألة التداخل في خمس مواد وتذييل واحد، والمادة ٢٩٦ تشير إلى "تداخل الأسباب"، بينما تتناول المواد من ٢٩٧ إلى ٢٩٩ موضوع "تداخل قصاص العضو في النفس"، ويضاف إلى ذلك تذييل المادة ٢٩٩ الذي يعالج "تداخل قصاص الأعضاء".

فيما يخص "تداخل الأسباب"، يحدث الضرر للنفس نتيجة عدّة أسباب متتالية، وطبقاً للمادة ٢٩٦، لا يُعتبر التداخل قائماً، إلا أنّ مفهوم المخالفة للمادة قد يشير إلى وجوده [زراعت، ١٣٩٣: ج ١، ص ١٢٩]. أما "تداخل قصاص العضو في النفس"، والذي تغطيه المواد ٢٩٧ إلى ٢٩٩، فهو لا يتعلّق بانتقال الضرر إلى النفس عبر الأسباب، بل يدور حول أن تؤدّي جناية واحدة مباشرة إلى القتل، أو أن تتسبّب عدّة جنایات ناتجة عن ضربة واحدة أو ضربات متتابة بشكلٍ جماعيٍّ في القتل، وفي هذه الحالات يتم اعتبار التداخل موجوداً، لكن إذا كانت الجنایات مجتزأة التأثير وأدت إلى القتل، أو إذا كانت ناتجة عن ضربات غير متتابة وتسببت بالقتل، فلا يعدُّ التداخل قائماً.

يسعى البحث إلى توضيح موقف الفقهاء بشأن هذا الموضوع لتحديد ما إذا كانت صور التداخل المختلفة تستند إلى أسس شرعية أم تقتصر إلى ذلك، ويثار هذا النقاش بناءً على آراء بعض الباحثين الذين يرون أنّ بعض هذه الصور قد تفتقد إلى التأصيل الفقهي، وقبل معالجة جوهر المسألة، يستلزم الأمر توضيح معاني المفردات والمصطلحات الأساسية المستخدمة في المقالة لتوفير سياق أعمق للمناقشة.

أولاً: معاني المفردات

بما أنّ توضيح معاني المفردات الأساسية يساعد على فهم المسألة بشكل أكبر، فمن الضروري استعراض تعريف موجز لمصطلحات القصاص، التداخل، وعدم التداخل.

١. القصاص

ذكر بعضهم أنّ كلمة "القصاص" مشتقة من "قص الأثر" بمعنى المتابعة والتتبع؛ لأنّ ولي الدم أو الوارث يتبع في القصاص الأثر الذي تركه الجاني [الحلي، بلا تاريخ: ج ٢، ص ٨٧٥]. أي أنّ القاص يُوقع على الجاني نفس الجناية التي ارتكبتها ضده [ابن منظور، ١٤١٤: ج ٧، ص ٧٦؛ نجفي، ١٤٠٤: ج ٢٢، ص ٧]. وذكر آخرون أنّها من "قص" بمعنى "تتبع"، أي السعي وراء شيء [راغب الأصفهاني، ١٤١٢: ص ٦٧١؛ واسطي وآخرون، ١٤١٤: ج ١، ص ٣٣٤]. وبعضهم استند إلى الآية الكريمة ﴿أَنْ تَنْفُسُ بِالنَّفْسِ...﴾ ففسرها بمعنى "القول"، أي المبالغة بالمثل والتعاقب، كإحداث جرح مقابل جرح أو قتل مقابل قتل [جوهر، ١٤١٠: ج ٣، ص ١٠٥٢]. وكتب بعض الباحثين: يُستخدم القصاص بمعنى الانتقام والتتبع والعقاب [زراعت، ١٣٩٢: ص ١٤٩]. وفي القانون السابق، عُرف بأنه: عقوبة يُحكم بها على الجاني ويجب أن تكون مساوية لجنايته [المادة ١٤، قانون العقوبات الإسلامية، ١٣٧٠]. وعلى أيّ حال، فإنّ القصاص بأيّ معنى كان، يُعدُّ في لسان القانون العقوبة الأساسية للجنایات العمدية التي تشمل النفس والأعضاء والمنافع [المادة ١٦، قانون العقوبات الإسلامية، ١٣٩٢].

٢. التداخل وعدم التداخل

كلمة "تداخل" في اللغة تعني الالتباس والخلط في الأمور، أو دخول بعض الأمور في بعضها الآخر [ابن منظور، سابق: ص ٢٤٣؛ دهخدا، ١٣٨٥: ص ٧١٣]. يُناقش في هذا الجزء نوعان من التداخل (تداخل الأسباب والمسببات في علم الأصول، وتداخل باب القصاص في القانون الوضعي) بشكلٍ موجزٍ، والمقصود بتداخل الأسباب أن تتعدد الأسباب وتؤدي إلى جزء واحد. أما في عدم التداخل فإنّ الجزء يتعدّد بتعدّد الشرط والسبب، ويقصد بتداخل المسببات أنّ امتثال عمل واحد يكفي عن بقية التكاليف. أما في عدم تداخل المسببات فيجب أداء جميع التكاليف [كاظمي الخراساني، ١٤٠٤: ج ١،

ص ٤٨٩-٤٩٠: سبطاني، ١٣٨٩: ج ١، ص ٢٧٧-٢٨١]. وعلى الرغم من وجود اختلاف بين الفقهاء في هذا المجال، فإن المشهور منهم مثل الآخوند الخراساني، الخوئي، الإمام الخميني وغيرهم، يرون - بالاستناد إلى مقتضى العرف وتوقف التداخل على الدليل - أن الأصل هو عدم التداخل [الآخوند الخراساني، ١٤٠٩: ص ٢٠٢-٢٠٤؛ الموسوي الخميني، ١٣٧٣: ج ٢، ص ١٩٣-١٩٤؛ الخوئي، ١٤١٧: ج ٥، ص ١٢٦]. لكن في حال الشك بين الأسباب والمسببات، ففي الأولى يتحقق التداخل؛ لأن الشك في ثبوت تكليف زائد، أما في الثانية فلا تداخل؛ لأن سقوط التكليف محل تردد [الخوئي، المرجع نفسه، ص ١١١؛ المظفر، ١٤٣٠: ج ١، ص ١٦٨].

أما تداخل باب القصاص، فهو أنه لا يوجد قصاص لجنايتين إذا تداخلتا، ويُحكم على الجاني بالجناية الأشد [حاجي ده آبادي، ١٣٩٤: ص ٢٢٦]. وفي عدم التداخل يوجد قصاص لكل جناية، والسؤال المهم هو: ما معيار التداخل في باب القصاص؟ تختلف إجابات الكتاب القانونيين: فمنهم من اعتبر التأثير المشترك لعدة جنايات مسبباً واحداً يؤدي إلى التداخل [زرعت، ١٣٩٣: ج ١، ص ١٢٩]. ومنهم من استند إلى الآية الكريمة ﴿أَنْ تَقْسَ بِالنَّفْسِ...﴾ فرأى أن الأصل هو عدم التداخل؛ لأن الآية لا تدل على اجتماع عدة أسباب على مسبب واحد [أبو حسيني درزي، ١٣٩٢: ص ١٣]. وكتب آخرون أن التداخل يحتاج إلى دليل [قبلي خوئي وآخرون، ١٣٩٣: ص ١٥٥]. ويبدو أنه لا يوجد معيار محدد، والأصل هو عدم التداخل، والتداخل يحتاج إلى دليل؛ ولذا من الضروري دراسة صور التداخل بشكل منفصل.

ثانياً: صور تداخل باب القصاص

في القانون السابق، كانت صور التداخل تقتصر على فرض واحد فقط (توجيه ضربة واحدة)^١. أما في القانون الجديد، فقد أُشير إلى فروض متعددة.

١. التداخل في السراية الناتجة عن جناية عمدية [تداخل الأسباب]

الموت الناتج عن سراية جناية عمدية على عضو يُطلق عليه أيضاً تداخل الأسباب [دعاخوان، ١٣٩٣: ص ١]. وقد اعتبره بعضهم من قبيل "التسبيب"، وعزفوا التسبيب بأنه: السبب هو ما لو لم يكن لما حصل التلف، لكن علة التلف شيء آخر غير السبب [الحلي، المحقق، ١٤١٨: ص ٣٠٦]. والبعض عرفه بأنه: ما لا يحصل التلف إلا معه وبغيره [الحلي، العلامة، ١٤١٠: ج ٢، ص ٢٢٦].

على أي حال، يُطرح الموت الناتج عن سراية جناية عمدية في الحالة التي تعدد فيها الأسباب متتالية لتؤدي إلى تحقق النتيجة (القتل) [قياسي وآخرون، ١٣٩١: ج ٢، ص ١٦٩]. على سبيل المثال، إذا قطع الجاني يد المجني عليه، فأدى جرح اليد إلى سراية الضرر إلى النفس [قياسي وآخرون، ١٣٩٤: ص ١١٨]. بمعنى آخر: أن يؤثر الجرح في جزء من الجسم ثم يمتد إلى أجزاء أخرى وينتهي أخيراً بالموت [موسوعة الفقهية، ١٤١٦: ص ١٦٣]. وكما نصّت المادة ٢٩٦: "إذا أوقع شخص عمداً جناية على عضو شخص آخر، وتوفي الشخص بسبب سراية الجناية، فإذا كانت الجناية الواقعة تدخل تحت تعريف الجنايات العمدية، يُعتبر القتل عمدياً، وإلا فهو قتل شبه عمدي... [قانون العقوبات الإسلامية، ١٣٩٢]. وقد قيّد المشرع صدر المادة بكلمة "عمد"، ثم ذكر عبارة "إذا كانت الجناية الواقعة..."، وهذه العبارة تدل على أن الجاني لم يقصد القتل، لكن الجناية على العضو كانت عمدية [بخشي زاده أهري، ١٣٩٢: ص ٢٢٤]^٢.

وبالتالي يُستخلص من المادة حالتين (عمدية وشبه عمدية)، وفي الحالة شبه العمدية لا يحدث تداخل، أما في حالة العمدية، فإن قصاص العضو يدخل في قصاص النفس؛ لأن جناية العضو تكون مقدمة لجناية القتل [زرعت، سابق: ص ١٢٤]، لكن يبدو أن هذا الاستدلال غير صحيح؛ لأن المقدمة الواجبة هي واجب مطلق يحتاج إلى امتثال منفصل [نجني، ١٤٢١: ج ١، ص ٣٦؛ الحلي، بلا تاريخ: ج ١، ص ٢٤٦؛ گيلاني، ميرزائي قمي، ١٤١٣: ج ١،

١. المادة ٢١٨: «إذا تسبب الجرح في كل من فقدان أحد الأعضاء والقتل، ففي حال كان ذلك بضربة واحدة، يكون القصاص بالقتل كافياً، ولا يتربّ قصاص أو دية عن فقدان العضو».

٢. عنوان موقع إلكتروني: WWW.crimelawir

ص ٢٢٢]. ويجمع الفقهاء في حالة العمدية على أنّ قاعدة التداخل هي الحاكمة [نجفي، ١٣٩٢: ج ١، ص ١٤٣]. على سبيل المثال، قيل إنّه إذا سرت جنابة عمدية على عضو إلى النفس، فإنّ القصاص الأخص يدخل في الأشدّ [الطوسي، ١٣٨٧: ج ٧، ص ٧٣]. والمرحوم الخوئي، دون أن يستخدم تعبير "الأشدّ والأخص"، يرى التداخل [الخوئي، ١٤٢٢: ص ٢٢-٢٤]. وبعض الفقهاء الآخرين يصرّحون: إذا جرح الجاني المجني عليه ومات بسبب مضاعفات الجرح، فإنّ قصاص الطرف يتداخل مع قصاص النفس... [هاشمي شاهرودي، ١٤٢٦: ج ٣، ص ١٢٢]. وبعضهم ادّعى عدم الخلاف صراحةً: "إذا قطع الجاني يد المجني عليه فنزف الدم وسرا إلى النفس، فالجميع يرى التداخل [سبحاني، ١٣٩٠] ١.

ومستند الفقهاء - إلى جانب عمومات أدلة باب القصاص - يشمل العرف والروايات أيضًا، وعلى سبيل المثال، نقل أبو عبيدة عن الإمام الباقر (عليه السلام) قوله: في جانٍ ضرب عمود خيمة على رأس المجني عليه فتسبب في جرح سرى إلى الدماغ، ففقد المجني عليه عقله نتيجة ذلك، فقال: إذا لم يدرك أوقات الصلاة ولم يفهم شيئًا، فليتنظر سنة، فإن مات خلال هذه المدة يقتص من الجاني... [العالمي، ١٣٩١: ج ١٩، ص ٢٨١؛ تبريزي، ١٤٢٨: ص ٢٨٨]. وبناءً على هذه الرواية، يرى الفقهاء أنّه في تداخل الأسباب (سراية جنابة العضو إلى جنابة النفس) يُطبّق قصاص النفس فقط، وتأكيدًا لذلك جاء في فتوى مكارم شيرازي أنّه إذا تسبب جرح العضو في القتل، فإنّ قصاصًا واحدًا فقط يثبت [مكارم شيرازي، ١٤٢٧: ج ٢، ص ٥٢٢].

قد يُطرح سؤال: هل كلّ جرح عمدي على عضو يسري إلى النفس يؤدّي إلى التداخل، أم بعض الجنايات المميّنة فقط؟ هناك اختلاف بين الفقهاء: يرى بعضهم أنّ مجرّد قصد الجاني العمدي للجنابة على العضو المؤدّي إلى القتل كافٍ لتحقيق التداخل، حتى لو لم تكن الجنابة مميّنة، بل إنّه حتى لو لم يكن هناك قصد، لكن الجرح كان من النوع الذي يؤدّي إلى الموت، فإنّه يدخل في حكم التداخل [الموسوي الحميني، بلا تاريخ: ج ٢، ص ٥١٤-٥١٦]. أما إذا لم يكن هناك قصد ولم تكن الجنابة مميّنة عادةً لكنها أدّت إلى الموت، فقد استند بعض الفقهاء إلى الإجماع ورأوه من قبيل القتل العمدي، وحكموا بقصاص النفس فقط [صانعي، ١٣٨٢: ص ٦٩؛ الشهيد الأول، ١٣٩٠: ص ٢١]. وبعض الآخر حكم بقصاص النفس مطلقًا [مطهري، ١٤٠٠: ص ٩١]. لكن بعض الفقهاء الآخرين اعتبروه من قبيل القتل شبه العمدي؛ لأنّه إذا اعتُبر قتلاً عمديًا فسيستأنف مع عمومات باب القتل العمد وبعض الروايات الأخرى [الحلي، المحقق، ١٤٠٨: ج ٤، ص ٥٧٢]. ويبدو أنّ المشرّع تبنى آراء الفقهاء المزدوجة، حيث إذا سرت جنابة عمدية على عضو إلى النفس، فإنّها تدخل تحت قاعدة التداخل، وكما نص: "إذا كانت الجنابة الواقعة تدخل تحت تعريف الجنايات العمدية..."، ومصدر هذه العبارة - إلى جانب دلالة رواية أبي عبيدة الحذاء ٢ - هو أنّ بعض الفقهاء يرون أنّ سراية جنابة العضو مطلقًا -سواء كان هناك قصد القتل أو كانت الجنابة مميّنة أو غير ذلك- تؤدّي إلى القتل العمدي، ففي غير هذه الحالة، إذا كانت جنابة عمدية على عضو بقصد القتل، فإنّها تدخل تحت البند (أ) من المادة (٢٩٠)، وإذا لم يكن هناك قصد قتل لكنها كانت مميّنة عادةً، فتدخل تحت البند (ب) من المادة ذاتها [بخشي زاده أهري، سابق]. أما ذيل المادة (٢٩٦) الذي يوضح القتل شبه العمدي، فقد استمد من آراء بعض الفقهاء الذين لا يرون كل جنابة عمدية على عضو تؤدّي إلى القتل العمدي؛ لذا خصّص المشرّع ذيل المادة للقتل شبه العمدي؛ لأنّه في هذه الحالة يُفترض أنّه إلى جانب عدم وجود قصد القتل، فإنّ فعل الجاني لم يكن غالبًا مميّناً [حاجي دهآبادي، سابق: ص ٢٣١].

٢. التداخل في الجنابة الناتجة عن ضربة واحدة

الفرض المقصود هنا هو الحالة التي تؤدّي فيها جنابة عمدية ناتجة عن ضربة واحدة إلى الموت فوراً، وعلى سبيل المثال: إذا ضرب الجاني رأس المجني عليه بمطرقة فتوفّي المجني عليه على الفور، وفي هذه الحالة يُحكم بالتداخل، وقد نصّت المادة (٢٩٧) في هذا الشأن: «إذا تسبّب المرتكب بضربة عمدية واحدة في

١ . سلسلة دروس خارج الفقه (القصاص).

٢ . المقصود هو ذلك الجزء من الرواية الذي يفيد بأنّه إذا توفّي المجني عليه خلال عام، فإنّ قصاص العضو يندرج تحت قصاص النفس. ولا فرق في ذلك بين كون الجنابة على العضو ناتجة عن ضربة واحدة أو عدة ضربات أدّت إلى الوفاة.

جناية على عضو أدت إلى قتل المجني عليه، فإذا كانت الجناية الواقعة تدخل تحت تعريف الجنايات العمدية، يُعتبر القتل عمديًا، ولا يُحكم عليه بالقصاص أو الدية بسبب نقص العضو أو الجرح الذي تسبب في القتل».

يبحث الفرق بين هذه المادة والمادة السابقة في أن المادة السابقة كانت تهدف إلى بيان ما إذا كانت الجناية عمدية أو شبه عمدية من حيث العناصر المادية والمعنوية للجناية، بينما هذه المادة تُعنى بإثبات العقوبة ونوعها وكميتها [بخشي زاده أهری، ١٣٩٢: ص ٢٤٥]. ومن الفروق الأخرى أن الضربة في المادة السابقة كانت تسري تدريجيًا إلى النفس، بينما هنا تؤدي مباشرة إلى القتل [زرعت، سابق: ص ١٣٣]. ويبدو أن الاختلاف لا يقتصر على السرية وعددها فقط، بل يكن الفرق الأساسي في وقوع القتل؛ لأن الضربة قد لا تكون مميتة عادةً وتُسبب جرحًا سطحيًا، لكن المجني عليه قد يموت بسبب الخوف الشديد أو السكتة القلبية، وهذه الحالة أيضًا تدخل تحت المادة (٢٩٧) وتعتبر قتلًا عمديًا، ويكون الحكم فيها قصاص النفس فقط، وكما أكد بعض الباحثين: «إذا أدى فعل إلى كسر أو قطع عضو وانتهى ذلك الفعل ذاته بقتل المجني عليه، فتطبق عقوبة القتل فقط» [گلدوزیان، ١٣٩٥: ص ٣٠٩].

وقد قدم باحث آخر مثالًا يثبت قصاص النفس فقط: «إذا قام شخص (أ) بإصابة شخص (ب)، الذي يعاني من مرض الهيموفيليا، بجرح عميق باستخدام سكين، مما أدى إلى وفاة (ب) نتيجة عدم تجلط الدم، وذلك دون أن يكون (أ) على علم بحالة (ب) الصحية أو خصائصها، فإنه يُحكم على (أ) بالقصاص في النفس، ولا يصدر بحقه حكم يتعلق بالقصاص في العضو أو بدفع الدية المتعلقة بالجناية العمدية على العضو، بالرغم من أن الفعل ذاته قد تسبب في كلٍّ من الجرح والوفاة. [آقائي نيا، ١٣٩٢: ص ١٣٤]. وعلى الرغم من أن التداخل يثبت في هذا المثال، إلا أنه لا يتفق مع عبارة «... وبسبب نقص العضو أو الجرح الذي تسبب في القتل...» الواردة في ذيل المادة ٢٩٧؛ لأن هذه المادة تشير إلى وجود علاقة سببية بين القتل والجناية على العضو [زرعت، سابق: ص ١٣٦]. وإثبات العلاقة السببية في الجرائم المترتبة على نتيجة، بين الفعل الإجرامي والنتيجة الناتجة عنه، أمرٌ ضروريٌّ ولازمٌ [قياسي وآخرون، ١٣٩١: ص ١٥٣؛ الحكم الإصراري رقم ٦٨٢٨-١٧/١٢/٤٣ للهيئة العامة للمحكمة العليا]. في حين أن المثال المذكور يشير إلى أن مرض الهيموفيليا، بعد الضربة، منع تجلط الدم وأدى في النهاية إلى الموت، وقد يكون الموت ناتجًا عن خطورة المرض أو تقصير المجني عليه؛ ولنا في حالة التقصير في العلاج أو عدم التوجه إلى المستشفى، لا يمكن نسب الجناية الواقعة إلى فعل الجاني [دعاخوان، ١٣٩٣: ص ٥]؛ وبالتالي يثبت أن الحكم القانوني لهذا الفرض هو التداخل.

لكن الحكم الفقهي لهذه المسألة يستند إلى رأيين: المشهور بين الفقهاء يرى التداخل، ومستندته رواية محمد بن قيس عن الإمام الباقر أو الإمام الصادق عليه السلام: «في رجل فقا عین رجل وقطع أنفه وأذنيه ثم قتله، فقال: إن كان فرق ذلك فاقتص منه ثم يقتل، وإن كان ضربه ضربة واحدة ضرب عنقه ولم يقتص منه» [الحر العاملي، ١٤٠٩: ج ٢٩، ص ١١٢]. أي أن الإمام عليه السلام قال في شأن جانيٍّ أخرج عين شخص وقطع أنفه وأذنيه ثم قتله: إذا كانت الضربات متعددة فله قصاصان، وإذا كانت ضربة واحدة فله قصاص النفس فقط، كما استند إلى صحيحة حفص بن البختري عن الإمام الصادق عليه السلام: «عن رجل ضرب رجلًا فذهب سمعه وبصره واعتقل لسانه ثم مات، فقال: إن كان ضربه ضربة بعد ضربة فاقتص منه ثم قُتل، وإن كان أصابه هذا من ضربة واحدة قُتل ولم يقتص منه» [المرجع نفسه]. أي أنه إذا أدت ضربة إلى فقدان السمع والبصر وتعطل اللسان ثم القتل، فقال الإمام: إذا كانت الضربات متعددة ومتتالية فله قصاصان، وإذا كانت ناتجة عن ضربة واحدة فإن قصاص النفس فقط يثبت.

بناءً على هاتين الروايتين، يرى فقهاء مثل الشيخ الطوسي والمحقق الحلي التداخل [الحلي، المحقق، ١٤٠٨: ج ٤، ص ١٨٧؛ الطوسي، ١٤٠٠: ص ٧٧١]. وبعض الفقهاء الآخرين يقولون: «هاتان الروايتان تدلان في حالة وحدة الضربة على أن قصاص الطرف يدخل في قصاص النفس» [تبريزي، ١٤٢٨: ص ٢٤٦]، وكما يصرح مكارم شيرازي: «إذا أصاب شخص آخر بضربة تسببت في جرح أو كسر أدى إلى الموت، فله قصاص النفس فقط» [مكارم شيرازي، سابق: ص ٥٢١]. والمرحوم الخوئي، مستندًا إلى الروايتين المذكورتين، يؤكد أنه إذا تحقق الجرح والقتل بضربة واحدة، فإن قصاص النفس فقط يثبت [الخوئي، ١٤٢٢: ج ٤٢، موسوعة، ص ٢٥]. وسبحاني يرى أيضًا أنه إذا كان القتل ناتجًا عن ضربة واحدة، فإن التداخل يثبت [سبحاني، ١٣٩٠].

وفي المقابل هناك رأي مخالف للمشهور يرى عدم التداخل، ويستند إلى عمومات باب القصاص، منها الآية الكريمة: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة/١٩٤]، التي تدل على المساواة في الاعتداء [الطوسي، ١٤١٠: ص ١٤٣-١٤٥]، وبالإضافة إلى ذلك استدل بقاعدة الاستصحاب، حيث إذا كان هناك قصاص نفس واحد مقابل جنايتين، ونشأ الشك فيما إذا كان قصاص النفس يكفي عن قصاص العضو أم لا، فإن الاستصحاب يجري على الحالة السابقة ويبقى قصاص العضو [فاضل الهندي، ١٤١٦: ج ١١، ص ٤٢]. لكن صاحب الجواهر يرد على الرأي المخالف بقوله: إن القول بالتداخل في ضربة واحدة يتأكد بأن أغلب النصوص وفتاوى الفقهاء تدل عليه، ومن يتمسك بالعمومات للتشكيك في الرأي المشهور، فإن تلك العمومات تُخصّص بالروايات المذكورة، كما أن قاعدة الاستصحاب تُطبق في موضعها إذا كان القتل ناتجاً عن ضربات متعددة [نجفي، ١٣٩٢: ج ١، ص ١٤٤]. وسبحاني يرى أن الاستصحاب يحكم في الحالة التي تكون فيها الضربات متعددة وغير متتالية [سبحاني، سابق]؛ وبالتالي يثبت أن المشرع في المادة (٢٩٧) تبنى رأي المشهور بين الفقهاء وحكم بالتداخل.

لكن ما يؤدي إلى تحقق التداخل، بناءً على نص المادة واستدلال الفقهاء، هو أنه على الرغم من وحدة الضربة، فإن إثبات العلاقة السببية يلعب دوراً كبيراً، وكما نص في ذيل المادة: «... وبسبب نقص العضو أو الجرح الذي تسبب في القتل...»، فإن هذه العبارة تدل على ضرورة إثبات العلاقة السببية بين القتل والسلوك الإجرامي، ويؤكد الفقهاء: «يقتص من الجاني بالنفس إذا كان هو من أحمى حياة المجني عليه» [النجفي، سابق: ج ٤٢، ص ٥٩]. وبعض رجال القانون يرون أن مراعاة العلاقة السببية في باب القصاص والديات أمرٌ حتميٌّ وضروريٌّ [قياسي وآخرون، ١٣٩١: ص ١٥٤].

٣. التداخل في الجنايات المتعددة الناتجة عن ضربة واحدة

في هذا الجزء أن الفرض المقصود هو الحالة التي يتسبب فيها الجاني بضربة واحدة في وقوع جنايتين أو عدّة جنايات على المجني عليه، وعلى سبيل المثال: إذا قطع الجاني بضربة واحدة أذن وأنف المجني عليه ثم مات المجني عليه، والفرق بين هذا الفرض والفرضين السابقين يكمن في أن الجناية في الفرضين السابقين كانت واحدة، بينما هنا - وفقاً للمادة ٢٩٨ - تعدد الجنايات العمدية على الأعضاء [بخشي زاده أهری، ١٣٩٢: ص ٢٤٥-٢٤٦]. وفي هذا الصدد، تنص المادة ٢٩٨: «إذا تسبب شخص بضربة عمدية واحدة في جنايات متعددة على أعضاء المجني عليه، وأدت جميعها مجتمعة إلى قتله، وكان القتل يدخل تحت تعريف الجنايات العمدية، فإنه يُحكم عليه بقصاص النفس فقط». ووفقاً لمفهوم المادة المخالف، أي في حالة عدم عمدية القتل، يثبت قصاصان، لكن نص المادة يدل على قصاص النفس فقط [حاجي دهآبادي، ١٣٩٤: ص ٢٣٠]. ومعيّار التداخل في هذه المادة، إلى جانب العمدية، هو التأثير المشترك للجنايات في القتل [دعاخوان وآخرون، ١٣٩٣: ص ٩]. وبعض الباحثين يرون أن الجنايات الناتجة عن ضربة واحدة تؤدي إلى القتل تدخل تحت التداخل دون تفريق بين العمدية وغير العمدية [گلپوزیان، ١٣٩٥: ص ٣٠٩]. وإذا اعتقد أحدهم بتعدد الجرائم وتعدد النتائج في هذه المادة، فهذا غير مقبول؛ لأنّ معيار تعدد الجرائم هو تعدد السلوك [ساداني، ١٣٩٦: ص ٢١٠-٢١١]، كما أنه لا يوجد تعدد في النتائج؛ لأنّ النتيجة النهائية هنا هي القتل [زرّاعت، سابق: ص ١٤٠].

لكن من الناحية الفقهية هناك ثلاثة آراء في هذه المسألة، وجميعها تُنسب بطريقة ما إلى الشيخ الطوسي [مقتدائي، ١٣٨٨].

أولاً: بعض الفقهاء - مستندين إلى عمومات مثل ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ...﴾^١ و﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ...﴾^٢ - يرون عدم التداخل؛ لأنّ الآيات تدل على وجود قصاصين مقابل كلّ جناية، وقد قبل الشيخ الطوسي هذا الرأي في موضع من كتابي "الخلاف" و"المبسوط" [الطوسي، ١٣٨٧: ج ٧، ص ٧٣]. وقد عزّز الشهيد الثاني هذا الرأي بالاستناد إلى قاعدة الاستصحاب [الشهيد الثاني، ١٤١٣: ج ١٥، ص ٩٥]. لكن هذا الرأي غير معتبر؛ لأنّ العمومات

١. سورة المائدة: ٤٥.

٢. سورة البقرة: ١٩٤.

تُخصّص بالروايات [نجفي، سابق: ج ٤٢، ص ٥٩]. وعلى الرغم من ذلك، يضيف سبحاني أنّ إطلاق الآيات محل شك؛ لأنّ الآيات تعبّر عن تصرّفات أولياء المجني عليه التي يجب ألا تتجاوز الجنايات الواردة، وليست في مقام إثبات قصاصين، بل في مقام نفي التمثيل بالجثة، كما أنّ الاستصحاب يُطبّق في حالة تعدد الضربات فقط [سبحاني، سابق].

ثانيًا: عدد آخر من الفقهاء - مستندين إلى روايات أبي عبيدة الحذاء ومحمد بن قيس وحفص بن البختري - يرون التداخل، وعلى سبيل المثال: في رواية حفص عن الإمام عليه السلام: «في شخص أخرج عين المجني عليه وقطع أذنيه ثم قتله، قال الإمام: إذا كانت الجنايات ناتجة عن ضربة واحدة، فإنه يُضرب عنقه فقط» [العاملي، ١٣٩١: ج ١٩، ص ٤٢؛ البروجردي، ١٤٢٩: ج ٣١، ص ١٤٩]. ويُستنبط من هذه الرواية أنّه إذا أدّت جنايات ناتجة عن ضربة واحدة إلى الموت، فإنّ التداخل يتحقق [سبحاني، سابق؛ مقتدائي، ١٣٨٨]. والمرحوم الخوئي - بناءً على رواية محمد بن قيس - يرى حاكمية قاعدة التداخل في هذا المجال دون خلاف [الخوئي، ١٤٢٢: ج ٤٢، موسوعة، ص ٢٥]. وقد قيل إنّ رواية محمد بن قيس تصرّح بعدم التداخل أكثر من التداخل، لكن سبحاني يرد ذلك بأن كلمة "فرّق" في الرواية لا تعني التعدد في الزمن، بل تدل على تعدد الضربات [المرجع نفسه].

ثالثًا: هناك رأي ثالث يفرق بين الجنايات الناتجة عن ضربة واحدة والضربات المتعددة، وأصحاب هذا الرأي - مستدلّين بصحيحتي محمد بن قيس وحفص بن البختري - يرون: «إذا وقعت جناية واحدة أو عدة جنايات، مثل ضربة واحدة إلى الدماغ أدّت إلى عمى العينين وفقدان العقل وتعطل اللسان، فهنا يتحقق التداخل. أما إذا كانت الضربات متفرقة، فإنّ لكلّ جناية قصاص منفصل» [الشهيد الثاني، ١٤١٣: ص ٩٩؛ كاشاني، بلا تاريخ: ج ٢، ص ١٣٦]. وبناءً على رأي التفصيل إذا كانت الجنايات ناتجة عن ضربة واحدة وأدّت إلى الموت، فإنّ التداخل يثبت؛ فسبحاني ومقتدائي - رغم تأييدهما للتداخل - يقبلان أيضًا رأي التفصيل [سبحاني، ١٣٩٠/٦/٢٤؛ مقتدائي، ١٣٨٨/١٢/١٠].

وبالتالي، فإنّ المنظور الفقهي والروائي لهذا الفرض (المادة ٢٩٨) يتّبع بتنوع واسع قدمت فيه آراء مختلفة. لكن يبدو أنّ المشرّع في هذه المادة تبنى نظرية التداخل المطلق ونظرية التفصيل معًا؛ لأنّ نص المادة يتفق مع نظرية التداخل المطلق، بينما مفهومها المخالف (الضربات المتعددة)، الذي سيُنقاش في الجزء التالي (المادة ٢٩٩)، يتماشى مع نظرية التفصيل.

٤. التداخل في الجنايات المتعددة الناتجة عن عدّة ضربات

في هذا الجزء تُناقش الجنايات الناتجة عن عدّة ضربات، وهي تنقسم إلى قسمين: القسم الأول يتعلق بالضربات المتتالية، والقسم الثاني يتعلق بالضربات غير المتتالية التي تتسبّب في جنايات متعددة على الأعضاء، وينتج عن كلتا الحالتين القتل.

أ) التداخل في الضربات المتتالية

في الحالة التي تنسبب فيها عدّة ضربات عمدية متتالية في جنايات متعددة على الأعضاء وتؤدي إلى قتل المجني عليه، يرى العديد من كتاب القانون أنّ التداخل يتحقق؛ لأنّهم يعتبرون هذه الضربات في حكم الضربة الواحدة [كلدوزيان، سابق: ص ٣٦٠]. وكما نصّت المادة (٢٩٩): «إذا تسبّب شخص بضربات متعددة عمدية في جنايات متعددة وقتل المجني عليه، وكان القتل يدخل تحت تعريف الجنايات العمدية... ولكن إذا تحقق القتل نتيجة مجموع الجنايات، فإن كانت الضربات قد وُجّهت بشكل متتالي، فتُعتبر في حكم ضربة واحدة. وإلا، يُحكم أيضًا بقصاص أو دية العضو الذي لم تكن الجناية عليه متصلة بالوفاة».

يُستنبط من ظاهر المادة وعبارة (الجناية عليه لم تكن متصلة بالوفاة) أنّ معيار التداخل في هذه المادة، إلى جانب العمدية، يشمل التأثير المشترك للجنايات وتوالي الضربات، وكما أكّد بعض الباحثين، إذا كان القتل ناتجًا عن مجموع الجنايات وبدون فاصل زمني بين الضربات، فإنّ التداخل يتحقق [اقايني، ١٣٩٢: ص ١٣٧]. بمعنى آخر، إنّ نسبة الموت إلى جميع الضربات تؤدي إلى التداخل [حاجي دهآبادي، ١٣٩١: ص ٣٤٠].

وبالتالي تمّ ذكر أنّ أحد معايير التداخل هو تتالي الضربات، وقد يُطرح سؤال: ما المعيار للتفريق بين الضربات المتتالية وغير المتتالية؟ المشرّع لم يوضح

ذلك، لكن أغلبية كتاب القانون يرون أنه يجب الرجوع إلى "العرف" للتفريق بينها [حاجي دهآبادي، ١٣٩٤: ص ٢٣١؛ زراعت، ١٣٩٣: ص ١٤٩؛ بخشي زاده أهري، ١٣٩٢: ص ٢٤٧]. ويبدو أن الاعتماد على العرف وحده لا يكفي؛ لأن العرف نفسه غامض ويحتاج إلى معيار منفصل [قياسي، ١٣٩٤: ص ٤٦]؛ ولذا من الأفضل الرجوع إلى خبير لتحديد العنصر المعنوي للجاني في جميع الضربات، فإذا كان القصد بالقتل موجوداً في جميع الضربات، فإنها تُعتبر متتالية، وإلا فإنها تخرج من دائرة التتالي، وعلى الرغم من ذلك من المحتمل أن المشرع قد التزم تعبدًا بنظرية التفصيل عند الفقهاء التي ستناقش لاحقاً.

ب) التداخل في الضربات غير المتتالية

القسم الثاني من الجنايات الناتجة عن عدة ضربات يُطرح في الحالة التي تُوجه فيها الضربات بفواصل زمني، وفي هذا الفرض - وفقاً لذيل المادة (٢٩٩) - لا يتحقق التداخل، ويُحكم أيضاً بقصاص أو دية العضو الذي لم تكن الجناية عليه متصلة بالوفاة، لكن عبارة (لم تكن متصلة بالوفاة) تحمل غموضاً، وقد فسرها البعض بأن المقصود إما أن تكون سبب الوفاة، أي ألا تكون الجناية هي سبب الموت، أو أن المقصود هو الفاصل الزمني الكبير بين وقوع القتل وإحداث الجناية بحيث لا يمكن عرفياً ربطها بالوفاة [بخشي زاده أهري، سابق: ص ٢٤٧]. ويرى آخرون أن "الجناية المتصلة بالوفاة" تعني الجناية المؤثرة في الوفاة، والضربة اللاحقة التي لم تؤثر في القتل لا تُعفى من العقوبة [زراعت، سابق: ص ١٤٨].

الأساس الفقهي لكلا القسمين من الجنايات الناتجة عن عدة ضربات

يعتمد الأساس الفقهي لكلا القسمين على نظريتين تفصيليتين:

النظرية الأولى: تفرق بين الضربة الواحدة وعدة ضربات (دون التفريق بين المتتالية وغير المتتالية)، فتحكم بالتداخل في الجناية الناتجة عن ضربة واحدة وبعدهم التداخل في الجناية الناتجة عن عدة ضربات [الطوسي، ١٣٨٧: ص ٧٧١؛ الشهيد الثاني، ١٤١٣: ج ١٥، ص ٩٩]. وبما أن المادة (٢٩٩) فُرقت بين الضربات المتتالية وغير المتتالية، فإنها وفقاً لهذا الرأي تفتقر إلى مستند شرعي، لكن في النظرية التفصيلية الثانية، هناك رأيان:

الرأي الأول: يتبناه فقهاء مثل الخوئي ولنكراني ووحيد خراساني ومقتدائي وغيرهم، ويرون عدم التداخل في الضربات المتتالية وغير المتتالية. فالمرحوم الخوئي يقول إن عدم التداخل حاكم في غير المتتالية، وفي المتتالية هناك خلاف وإشكال، لكن "الأقرب" هو عدم التداخل، ومصدر الخلاف هو مقتضى صحيحتي محمد بن قيس وحفص بن البختري^١ ورواية أبي عبيدة الحذاء^٢، حيث تدل الصحيحتان الأوليان على عدم التداخل، بينما تدل الثالثة على التداخل. وسبب ترجيح عدم التداخل هو أن الصحيحتين الأوليين أكثر توافقاً مع إطلاق الكتاب، وتوهم التعارض بين رواية محمد بن قيس ورواية أبي عبيدة يمكن دفعه؛ لأن عبارة "تفرق ضربتين" لا تدل على الزمن، بل تدل - بقرينة "إن كان ضربه ضربة واحدة" - على تعدد الضربات، وحتى لو سلم بتوهم التعارض، فإن رواية حفص كافية لإثبات المسألة (عدم التداخل في المتتالية وغير المتتالية) [الخوئي، ١٤٢٢: ج ٤٢، موسوعة، ص ٢٦-٢٧]. وقد قبل مقتدائي هذا الرأي دون التفريق بين المتتالية وغير المتتالية [مقتدائي، ١٣٨٨/١٢/١١]. والمرحوم لنكراني يرى أن الرواية الأولى تتفق مع أدلة الكتاب، وحملها على التفريق الزمني خلاف الظاهر [فاضل لنكراني، ١٤٢١: ص ٩٦]. ويقول وحيد خراساني مشاهداً للخوئي: "...وأما إذا كانت الضربتان متواليتين زماناً... فهل يُحكم بالتداخل؟ فيه إشكال وخلاف، والأقرب عدم التداخل" [خراساني، ١٤٢٩: ج ٣، ص ٥١٢].

الرأي الثاني: يتبناه فقهاء مثل سبحاني والإمام الحميني وإسحاق الفياض وغيرهم، ويرون أن التداخل يتحقق في الضربات المتتالية، بينما عدم التداخل يحكم في غير المتتالية؛ فسبباني يقول إن تجاهل رواية أبي عبيدة غير صحيح، بل إنها قابلة للجمع مع رواية محمد بن قيس؛ لأن الروايات الثلاث تعبر عن تعدد

١. نص الروايتين مذكور في الصفحة ٨ من المقالة.

٢. «عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسطاط على رأسه ضربة واحدة فأجافه حتى وصلت الضربة إلى الدماغ فذهب عقله، قال: إن كان المضروب لا يعقل منها أوقات الصلاة، ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له، فإنه يُنظر به سنة، فإن مات فيها بينه وبين السنة، أقيد به ضاربه، وإن لم يمُت فيها بينه وبين السنة، ولم يرجع إليه عقله، أغرم ضاربه الدية في ماله لذهاب عقله» (الحر العاملي، ١٤٠٩: ج ٢٩، ١١٢).

الضربات، والاختلاف يكن في "الضربتين"، ومصدر التعدد هو كلمة "فرق"، ففي رواية محمد بن قيس لا يُراد من "فرق" التعدد في الزمن، بل التعدد في الضربات؛ لذا ذكرت قصاصين. أما في رواية أبي عبيدة، فالمقصود هو التعدد في الزمن؛ وبالتالي الروايتان الأوليان تطلقان على التالي وعدم التالي، لكن رواية أبي عبيدة خاصة؛ لأنها تشير إلى تعدد الضربات دون فاصل زمني، أي بشكل متتالي، فيتحقق التداخل؛ ومن ثم تُخصّص الروايتان الأوليان بالرواية الثالثة بناءً على قاعدة "المطلق يقيد والعام يُخصّص"، ويُستنبط بينهما علاقة عموم وخصوص مطلق؛ ونتيجة ذلك يثبت التداخل في المتتالية وعدم التداخل في غير المتتالية [سبحاني، ١٣٩٠/٦/٢٧]. وبعض الفقهاء الآخرين دون تقديم دليل يقولون: «...وأما إذا كانت الضربتان متواليتين زماناً... فهل يُحكم بالتداخل؟ والجواب: لا يبعد التداخل» [استحقاق الفياض، ١٣٧٨: ص ٣٣٣].

والإمام الحنيني قدس سره يعلق قائلاً: «...لا يبعد أوجهية الأخير»، أي أنّ في المتتالية قصاص واحد وفي غير المتتالية قصاصان [الموسوي الحنيني، بلا تاريخ: ج ٢، ص ٥١٦]. ومقتدائي يرى أنّ دليل أوجهية رأي الإمام يكن في كلمة "فرق" وإطلاق الكتاب [مقتدائي، ١٣٨٨/١٢/١١]. ويبدو أنّ بالإضافة إلى كلمة "فرق"، فإنّ روايتي أبي عبيدة وحفص تدعيان ذلك؛ لأنّ كلمة "مات" وردت في كليهما، والإمام استخدم التعبير نفسه، وإطلاق الكتاب لا يمكن أن يكون دليل الأوجهية، وإلا لكان الإمام يتبنى عدم التداخل في كلتا الحالتين، وكما أنّ قرينة "والمسألة بعد مشكلة" قد تشير إلى أنّ الإمام قبل تعارض الروايات وحلّه لسبب ما، وإلا لا يوجد دليل يدعم قبوله التداخل في المتتالية وعدم التداخل في غير المتتالية؛ ونتيجة لذلك يثبت أنّ الأساس الفقهي للمادة (٢٩٩) يتفق مع الرأي الثاني، وكما أنّ بعض الاعتراضات المثارة في هذا السياق غير مقبولة.

ج) ردّ إشكال

الإشكال يكن في أنّه في الضربات غير المتتالية لا ينبغي أن نلتزم بعدم التداخل، فإذا افترضنا عدم التداخل، فلا يوجد دليل على فصل الضربات ما قبل الأخيرة عن الضربة الأخيرة التي كانت مرتبطة بالقتل، وأدلة المعارض هي كالتالي: أولاً أنّه لا يوجد مستند فقهي لذلك. ثانياً أنّ الضربات غير المتتالية تُعتبر عرفاً جريمة واحدة. ثالثاً أنّ رواية أبي عبيدة تدل على التداخل. رابعاً أنّه إذا كان مستند المادة (٢٩٩) هو قول الإمام الحنيني، فلم يُذكر شيء عن عدم وجود حق القصاص في العضو بالنسبة للجريمة الأخيرة المرتبطة بالوفاة، وعلاوةً على ذلك قال اللكراني إنّ الإمام الحنيني ليس لديه دليل قوي. خامساً أنّه إذا قبلنا عدم التداخل في الضربات غير المتتالية، ففي حالة وقوع عدّة ضربات من أشخاص متعددين، يجب أن يُقتص من الثلاثة الأوائل بالنفس والعضو، ومن الرابع بالنفس فقط، وهذا غير ممكن [حاجي ده آبادي، ١٣٩٤: ٢٣٩-٢٤١].

الردّ أولاً وثالثاً: كما قيل، فإنّ روايتي محمد بن قيس وحفص بن البخاري تتسمان بالإطلاق في الضربات المتتالية وغير المتتالية، لكن رواية أبي عبيدة تُخصّص ذلك، أي أنّ التداخل يثبت في المتتالية، وعدم التداخل في غير المتتالية [سبحاني، سابق].

الردّ ثانياً: العرف نفسه يحمل الغموض [قياسي، ١٣٩٤: ٤٦]. وعلى الرغم من ذلك إذا اعتبر العرف ذلك جريمة واحدة، فإنّه يرى الضربات غير المتتالية مبنية على عناصر نفسية مختلفة؛ لأنّ الضربات المتتالية في زمان ومكان محددين تعبر عن نية واحدة للجاني، بينما في غير المتتالية تكون احتمالية النية الواحدة ضعيفة، وهذا الاختلاف يستلزم قابلية للعقوبة تختلف عن الضربات المتتالية [آقائي نيا، ١٣٩٢: ١٣٧].

الردّ رابعاً: مجرد قبول عدم التداخل في غير المتتالية يشير إلى القصاص في العضو سواء كان مرتبطاً بالوفاة أو غير مرتبط، وعلاوةً على ذلك أنّ المقصود بالجريمة المرتبطة بالوفاة ليس الجريمة التي وقعت مباشرة قبل الوفاة، بل تلك التي كانت مؤثرة في الوفاة [زراعت، ١٣٩٣: ج ١، ١٤٨].

سؤال للمستشكل: إذا كان مستندك استدلال الحوفي أو اللكراني، فقد حلّ سبحاني تعارض الروايات بقاعدة "المطلق يقيد والعام يُخصّص"، وإذا لم يقدّم الإمام الحنيني دليلاً، فإنّ اللكراني أيضاً لم يقدّم دليلاً على عدم صحة قول الإمام.

الردّ خامساً: أنّ تشبيهك قياس مع الفارق؛ لأنّ بحثنا يتعلق بجاني واحد. أما إذا كان الجناة متعددين، فإنّه يُنظر في إطار المباشرة والسببية وغيرها؛ لذا

فهذا الدليل خارج عن الموضوع استطرادًا، ولو لم نعتبره مع الفارق، فإنّ هذا الإشكال يسري على الضربات المتتالية أيضًا؛ وبالتالي يكون الإشكال غير وارد، وبثبت الأساس الشرعي للمادة (٢٩٩).

ومع ذلك يمكن طرح احتمال آخر: إذا كانت الضربات غير المتتالية ناتجة عن عوامل خارجية، فقد تُصنّف ضمن المتتالية؛ لأنّ الاقتران بسبب مانع خارجي يكشف عن نية واحدة للجاني. أما إذا كانت ناتجة عن إرادة الجاني نفسه، فتخضع لعدم التداخل، لكن هذا الاحتمال يبدو غير مقبول؛ لأنّه يفتقر إلى أساس فقهي.

النتيجة

تظهر الدراسات المتعددة أنّ تعقيدات التداخل في باب القصاص دفعت المشرّع إلى مراعاة صور مختلفة، منها الجريمة أو الجرائم الناتجة عن ضربة واحدة أو عدّة ضربات، أو ضربات متتالية وغير متتالية، وهي صور تمّ التمييز فيها في الفقه والقانون بين كون القتل عمدًا أو شبه عمدي، فالعمدي يخضع لقاعدة التداخل، وغير العمدي لقاعدة عدم التداخل؛ ويعود سبب التفريق إلى اختلاف الفقهاء، فأكثرية الفقهاء ترى أنّ الجريمة على عضو المجني عليه التي أدت إلى قتله تخضع للعمد وقاعدة التداخل، بينما يرى بعضهم أنّ العمدية مشروطة بتحقيق نية القتل وكون الضربة غالبًا قاتلة، وإلا فهي شبه عمد وتخضع لعدم التداخل، ومع ذلك في الجريمة العمدية الناتجة عن ضربة واحدة تسببت فورًا في القتل، أو عدّة جرائم ناتجة عن ضربة واحدة أثرت مشتركة في القتل، يتفق الفقهاء على أنّها جرائم عمدية وتخضع لقاعدة التداخل.

لكن في الجرائم المتعددة الناتجة عن ضربات متتالية وغير متتالية، يوجد اختلاف بين الفقهاء، وينبع هذا الاختلاف من تعارض الروايات، فبعض الفقهاء - مثل المرحوم الخوئي - يضع رواية أبي عبيدة جائبًا لحلّ التعارض، ويفسّر دلالة بقية الروايات بالتمسك بإطلاق أدلة الكتاب كمرجح لها؛ لإثبات عدم التداخل في الضربات سواء كانت متتالية أو غير متتالية، بينما يجمع فقهاء آخرون - مثل سبحاني - بين دلالات الروايات بقاعدة "الجمع أولى من طرح إحداها"، ويستدل بأنّه لا ينبغي التخلّي عن العمل برواية أبي عبيدة ما دام الجمع ممكنًا؛ فبعض الروايات تنسم بالإطلاق في الضربات المتتالية وغير المتتالية، وفي المقابل تشير رواية أبي عبيدة إلى التداخل في الضربات المتتالية؛ وبالتالي تُخصّص الروايات ذات الإطلاق برواية أبي عبيدة وفق قاعدة "المطلق يقيد والعام يخصّص"؛ وبذلك يثبت التداخل في الضربات المتتالية وعدم التداخل في غير المتتالية، وما ورد في القانون يجد أساسًا فقهيًا.

تعارض المنافع

بناءً على إفادة مؤلف هذه المقالة، لا يوجد تعارض مصالح.

الشكر و التقدير

نشكر معاون البحوث المحترم وزملاء قسم النشر، ورئيس التحرير، وجميع الزملاء في كلية العلوم والمعارف العالي التابع لجمع المصطفى (ص) العالمي.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى المحكمين المحترمين على تقديم ملاحظاتهم البناءة والعلمية.

المصادر

القرآن الكريم

- الآخوند الخراساني، محمدكاظم، كفاية الأصول، الطبعة ١، قم، طبع آل البيت، ١٤٠٩ هـ.
- آقاي نيا، حسين، جرائم عليه اشخاص، الطبعة ٨، طهران، انتشارات ميزان، ١٣٩٢ هـ.
- ابن إدريس الحلي، محمد بن منصور بن أحمد، السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، الطبعة ٢، قم، دفتر انتشارات إسلامي تابع لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، ١٤١٠ هـ.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، الطبعة ٣، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤ هـ.
- ابو حسيني درزي، علي، «تحليل مباني فقهية تداخل در قصاص در قانون مجازات اسلامي»، مجلة علمي دانش پژوهان مركز آموزش های تخصصی فقه، العدد ١، ص ٨-٣٣، ١٣٩٣ هـ.
- الأصفهاني، محمد بن حسن، كشف اللثام والإلحاح عن قواعد الأحكام، المجلد ١١، الطبعة ١، قم، دفتر انتشارات إسلامي تابع لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، ١٤١٦ هـ.
- الأصفهاني، حسين بن محمد راغب، مفردات ألفاظ القرآن، الطبعة ١، لبنان-سوريا، دار العلم-الدار الشامية، ١٤١٢ هـ.
- بخشي زاده اهري، امين، كامل ترين محشای قانون مجازات اسلامي ١٣٩٢، المجلد ١، الطبعة ١، طهران، انتشارات اندیشه عصر، ١٣٩٢، العنوان الإلكتروني: WWW.crimelawir
- بروجردي، آقاسين طباطبائي، منابع فقه شيعه، المجلد ٣١، ترجمة: حسينيان قمي، مهدي، صبورى، طهران، انتشارات فرهنگ سبز، ١٤٢٩ هـ.
- تبريزي، جواد بن علي، تنقيح مباني الأحكام - كتاب الديات، الطبعة ١، قم، دار الصديقة الشهيدة (س)، ١٤٢٨ هـ.
- حاجي دهآبادي، احمد، قواعد فقه جزاي، الطبعة ٣، قم، انتشارات پژوهشگاه حوزه ودانشگاه، ١٣٩١ هـ.
- حاجي دهآبادي، احمد، نقد بر قانون مجازات اسلامي ١٣٩٢ در زمينه قاعدة تداخل باب قصاص، مجلة فقه ومباني حقوق اسلامي، السنة ٤٨، العدد ٢، ص ٢٢٥-٢٤٧، ١٣٩٤ هـ.
- الحر العاملي، محمد بن حسن، وسائل الشيعه، المجلدان ١٩ و ٢٩، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩١ هـ.
- الحلي، العلامة، حسن بن يوسف بن مطهر أسدي، إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، المجلد ٢، قم، دفتر انتشارات إسلامي تابع لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، ١٤١٠ هـ.
- الحلي، المحقق، نجم الدين جعفر بن حسن، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المجلد ٤، الطبعة ٢، قم، مؤسسة إسماعيليان، ١٤٠٨ هـ.
- الحلي، المحقق، نجم الدين جعفر بن حسن، المختصر النافع في فقه الإمامية، المجلد ٢، قم، مؤسسة المطبوعات الدينية، ١٤١٨ هـ.
- الحلي، مقداد بن عبدالله، كنز العرفان في فقه القرآن، ترجمة: بخشايشي، عبد الرحيم عقيقي، المجلد ١، قم، ناشر: پاساژ قدس، رقم ١١١، بلا تاريخ.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية، الطبعة ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤١٠ هـ.
- الخوئي، السيد أبو القاسم، محاضرات في أصول الفقه، المجلد ٥، الطبعة ٤، قم، طبع دار الهادي، ١٤١٧ هـ.
- الخوئي، السيد أبو القاسم، مباني تكملة المنهاج، المجلد ٤٢ موسوعة، قم، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤٢٢ هـ.

دعاهوان، السيد رضا، على زارع مهرجردی، عبدالله صدیقیان، بررسی فقهی و حقوقی تداخل در جنایات»، مجلة علمی وکالت، اخلاق، فقه و حقوق، جامعة آزاد اسلامی - مبيد، ١٣٩٣ هـ.

دهخدا، علی أكبر، لغت‌نامه دهخدا، المجلد ١، الطبعة ١، طهران، مؤسسة انتشارات و چاپ جامعة طهران، ١٣٨٥ هـ.
 زراعت، عباس، حقوق جزای اختصاصی - جرائم علیه اشخاص، الطبعة ٢، طهران، انتشارات جاودانه، جنگل، ١٣٩٢ هـ.
 زراعت، عباس، شرح مبسوط قانون مجازات اسلامی، المجلد ١، الطبعة ٢، طهران، انتشارات جاودانه، جنگل، ١٣٩٣ هـ.
 ساداتی، السيد مهدي، تعدد جرم در حقوق ایران و آلمان، مجلة مطالعات حقوق تطبیقی، الدورة ٨، العدد ١ (علمی-پژوهشی ISC)، ص ٢٠٣-٢٢٦، ١٣٩٦ هـ.

سبحانی، جعفر، الموجز في أصول الفقه، المجلد ١، الطبعة ٧، ترجمة: محسن غرویان وسيد محمدرضا طالبیان، قم، انتشارات دار الفكر، ١٣٨٩ هـ.
 سبحانی، جعفر، درس خارج فقه - قصاص، قاعدة البيانات الإلكترونية لمدرسة الفقه، متاح على الإنترنت، تاريخ المشاهدة: ١٣٩٦/٩/٢٦، العنوان: <http://www.eshia.ir/Feqh/Archive/sobhani/feqh>، ١٣٩٠/٦/٢٦ هـ.

الشهيد الأول، الشيخ شمس الدين بن مكي، اللعة دمشقية، المجلد ١٠، الطبعة ١، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٣٩٠ هـ.
 الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، المجلد ١٥، قم، انتشارات مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١٣ هـ.
 صانعی، يوسف، فقه الثقلين في شرح تحرير الوسيلة، الطبعة ١، قم، مطبعة مؤسسة العروج، ١٣٨٢ هـ.
 الطوسي، أبو جعفر محمد بن حسن، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، الطبعة ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ.
 الطوسي، أبو جعفر محمد بن حسن، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، جمع في سلسلة الفقهية، قم، مؤسسة فقه الشيعة، ١٤١٠ هـ.
 الطوسي، أبو جعفر محمد بن حسن، المبسوط في فقه الإمامية، المجلد ٧، طهران، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ١٣٨٧ هـ.
 قانون مجازات اسلامی مصوب ١٣٩٢ هـ.

قبله‌ای خویی، خليل، هادي شعباني كندسري ومحمدرضا دشتي، تداخل اسباب ومسببات در علم اصول وحقوق موضوعه، مجلة علمی-پژوهشی فقه و حقوق اسلامی، السنة ٤، العدد ٨، ص ١٣٣-١٥٧، ١٣٩٣ هـ.

قياسي، جلال الدين، عادل ساريخانی وقدرت‌الله خسروشاهی، مطالعة تطبیقی حقوق جزای عمومی، المجلد ٢، قم، انتشارات پژوهشگاه حوزه و دانشگاه، ١٣٩١ هـ.

قياسي، جلال الدين، ميرزايي مقدم، مرتضى، قتل ناشئ عن سرايت: بررسی فقهی و حقوقی، مجلة پژوهش‌های فقهی، الدورة ١١، العدد ١، ص ١٤٤-١١٥، ١٣٩٤ هـ.

الفياض، محمد إسحاق، منهاج الصالحين، المجلد ٣، الطبعة ١، قم، انتشارات مكتب آية الله العظمى محمد إسحاق فياض، ١٣٧٨ هـ.
 الكاشاني، محمد محسن بن شاه مرتضى، مفاتيح الشرائع، المجلد ٢، قم، انتشارات كتاب‌خانه آية الله مرعشي نجفي، بلا تاريخ.
 الكاظمي الخراساني، محمدعلي، فوائد الأصول، المجلدان ١ و ٢، قم، مؤسسة نشر إسلامي تابعة لجامعة المدرسين، ١٤٠٤ هـ.
 گلپوزيان، إيرج، محشای قانون مجازات اسلامی ١٣٩٢، الطبعة ٦، طهران، انتشارات مجد، ١٣٩٥ هـ.

الميرزا القمي، أبو القاسم بن محمد حسن، جامع الشتات في أجوبة السؤالات للميرزا القمي، المجلد ١، طهران، مؤسسة كيهان، ١٤١٣ هـ.
 لنكراني، محمدفاضل موحدی، تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة - القصاص، قم، انتشارات مركز فقهی أئمة الأطهار (عليه‌السلام)، ١٤٢١ هـ.

- مطهری، أحمد، مستند تحریر الوسيلة - كتاب القصاص، الطبعة ١، قم، مطبعة الخيام، ١٤٠٠ هـ.
- مظفر، محمدرضا، أصول الفقه، الطبعة ٥، قم، طبع انتشارات إسلامي، ١٤٣٠.
- مقتدائي، مرتضى، درس خارج فقه قصاص، قاعدة البيانات الإلكترونية لمدرسة الفقه، متاح على الإنترنت، تاريخ المشاهدة: ١٣٩٦/٩/٢٧، العنوان: <http://www.eshia.ir/feqh/archive/text/moghtadaei/feqh/88/881209/>، ١٣٨٨/١٢/٩.
- مكارم شيرازي، ناصر، استفتاءات جديدة، المجلد ٢، الطبعة ٢، قم، انتشارات مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ١٤٢٧ هـ.
- موسوعة الفقهية، الجزء الرابع والعشرون، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٦ هـ.
- الموسوي الحميني، السيد روح الله، مناهج الوصول إلى علم الأصول، المجلد ٢، الطبعة ١، طهران، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الحميني، ١٣٧٣ هـ.
- الموسوي الحميني، السيد روح الله، تحرير الوسيلة، المجلد ٢، الطبعة ١، طهران، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الحميني، بلا تاريخ.
- النجفي، محمدحسن، جواهر الكلام - باب القصاص، المجلد ١، ترجمة: أكبر نايبزاده، طهران، انتشارات خرسندي، ١٣٩٢ هـ.
- النجفي، محمدحسن، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، المجلد ٤٢، الطبعة ٧، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٤ هـ.
- النجفي، محمدحسن، جواهر الكلام، المجلد ١، قم، مؤسسة دائرة المعارف الفقه الإسلامي على مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، ١٤٢١ هـ.
- النجفي، محمدحسن، جواهر الكلام في شرح الشرائع الإسلام، المجلد ٤٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨١ هـ.
- الواسطي الزبيدي، الحنفي، محب الدين، السيد محمد مرتضى حسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، الطبعة ١، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤ هـ.
- وحيد خراساني، حسين، منهاج الصالحين، قم، انتشارات مدرسة الإمام باقر العلوم، ١٤٢٩.
- هاشمي شاهرودي، السيد محمود وجمعي از پژوهشگران، فرهنگ فقه، مطابق مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، المجلد ٣، الطبعة ١، قم، مؤسسة دائرة المعارف الفقه الإسلامي على مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، ١٤٢٦ هـ.

Research Sources

The Holy Quran

3Tusi, Abu Ja'far Muhammad ibn Hassan (1410). "Al-Nahiyyah fi Mujard al-Fiqh wa al-Fatawa", collected in Silsalah al-Fiqhiyah, Shia Fiqh Institute.

Abu-Hosseini Darzi, Ali (1393). "Analysis of the Jurisprudential Basis of Interference in Retribution in the Islamic Penal Code", Scientific Journal of Scholars of the Center for Specialized Jurisprudence Training, Issue 1, Pages 8-33.

Aghaei-Niya, Hossein (1392). "Crimes against individuals", 8th edition, Tehran: Mizan Publications.

Akhund Khorasani, Muhammad Kazem (1409). "Kifayat al-Usul", 1st edition, Qom: Tabat al-Bayt.

Bakhshi-Zadeh Ahri, Amin (1392). "The most complete analysis of the Islamic Penal Code 1392", vol. 1, 1st edition, Tehran: Andisheeh Asr Publications. Internet address: WWW.crimelawir

Borujerdi, Agha-Hossein Tabataba'i (1429). "Sources of Shiite Jurisprudence", vol. 31, translated by Hosseinian Qomi, Mahdi, Saburi, Tehran: Farhang Sabz Publications.

Dehkhoda, Ali Akbar (2006). "Dehkhoda Dictionary", Vol. 1, Issue 1, Tehran: Tehran University Publishing and Printing Institute.

Doakhan, Seyed Reza, Ali Zare Mehrjerdi, Abdullah Sedighian (2014). "Jurisprudential and Legal Investigation of Interference in Crimes", Scientific Journal of Law, Ethics, Jurisprudence and Law, Islamic Azad University- Mobid.

Gilani, Mirza Qomi, Abul-Qasim ibn Muhammad Hassan (1413). "Jami' al-Shitaat fi Ajoubah al-Susa'lat al-Mirza Qomi", vol. 1, Tehran: Kayhan Institute Publishers.

Golduzian, Iraj (2016). "Mohshay of the Islamic Penal Code 1392", Issue 6, Tehran: Majd Publications.

Haji-Deh-Abadi, Ahmad (2012). "Rules of Criminal Jurisprudence", Vol. 3, Qom: Publications of the Seminary and University Research Institute.

Haji-Deh-Abadi, Ahmad (2015). "Criticism of the Islamic Penal Code of 1392 in the context of the rule of interference in the chapter of retribution", Journal of Fiqh and Fundamentals of Islamic Law, Year 48, No. 2, 225-247.

Hashemi Shahroudi, Seyyed Mahmoud and a group of researchers (1426). "The Encyclopedia of Jurisprudence, According to the Ahl al-Bayt (peace be upon them)" Madhhab, Vol. 3, First Edition, Qom: Institute of the Encyclopedia of Islamic Jurisprudence on the Ahl al-Bayt (peace be upon them).

Heli, Allama, Hassan bin Yusuf bin Motahar Asadi (1410). "Irshad al-Ihsan to the Rules of Faith", Vol. 2, Qom: Islamic Publications Office affiliated with the Qom Seminary Teachers' Association.

Heli, Ibn Idris, Muhammad ibn Mansur ibn Ahmad (1410). "Al-Sara'ir al-Hawi for Tahrir al-Fatawa", 2nd edition, Qom: Islamic Publications Office affiliated with the Qom Seminary Teachers' Association.

Heli, Miqdad bin Abdullah (Beita). "Kanzal-e-Irfan fi fiqh al-Quran", translated by Bakhshaishi, Abdul Rahim Aqiqi, Vol. 1, Qom: Publisher; Passage Quds, No. 111.

Heli, Mohaqiq, Najm al-Din Ja'far ibn Hassan (1408). "Shara'e al-Islam fi Mas'al al-Halal wa al-Haram" vol. 4, 2nd edition, Qom: Ismailiyan Institute.

Heli, Mohaqiq, Najm al-Din Ja'far ibn Hassan (1418). "Al-Mukhtasar al-Nafe fi fiqh al-Umiyyah", vol. 2, Qom: Al-Mahabbat al-Dinah Institute.

Hurr Amili, Muhammad ibn Hassan (1391). "Wasa'il-e-Shi'ah", vol. 19 and 29, Dar Ihya'at-ul-Turat al-Araby.

Ibn Manzur, Abul-Fadl, Jamal al-Din, Muhammad ibn Makram (1414). "Languages of the Arabs", 3rd edition, Beirut: Dar al-Fikr Publications for Printing, Publishing and Distribution.

Isfahani, Fadel Hindi, Muhammad ibn Hassan (1416). "Discovery of the Obscurity and Obscurity on the Rules of Laws", Vol. 11, 1st edition, Qom: Islamic Publications Office affiliated with the Qom Seminary Teachers' Association.

Isfahani, Hussein ibn Muhammad Raghib (1412). "Vocabulary of the Words of the Quran", 1st edition, Lebanon-Syria: Dar al-Ilm- Dar al-Shamiyah.

Islamic Penal Code approved in 1392.

Johari, Ismail bin Hammad (1410). "Al-Sahah_Taj al-Laghah and Al-Sahah al-Arabiya" 1st edition, Beirut: Dar al-Ilm for millions.

Kabuli Fayyaz, Mohammad Ishaq (1999). "Minhaj al-Salihin", Vol. 3, Issue 1, Qom: Publications of the School of Grand Ayatollah Mohammad Ishaq Fayyaz.

Kashani, Fayz, Mohammad Mohsen Ibn Shah Morteza (Bita). "Mafatih al-Shara'e", Vol. 2, Qom: Publications of the Library of Ayatollah Mar'ashi Najafi.

Kazemi Khorasani, Mohammad Ali (1995). "Fua'id al-Usul", Vol. 1 and 2, Qom: Islamic Publishing Institute affiliated with the Madrasain Society.

Khoei, Sayyid al-Qasim (1417). "Lectures on Principles of Jurisprudence", Volume 5, Edition 4, Qom: Tabar Darul Hadi.

Khoei, Sayyid al-Qasim (1422). "Fundamentals of Completing the Curriculum", Vol. 42, Encyclopedia, Qom: Institute for the Revival of Imam Khoei's Works.

Lankarani, Mohammad Fazel Movahdi (1421). "Tafsīl-e-Shari'ah fī Sharh Tahrī al-Wasīla al-Qisas", Qom: Publications of the Fiqh Center of the Holy Imams (peace be upon them).

Makarem Shirazi, Nasser (1427). "New Inquiries", Vol. 2, 2nd edition, Qom: Imam Ali ibn Abi Talib (AS) School Publications.

Mirzaei Moghadam, Morteza (2015). "Murder due to Contagion: A Jurisprudential and Legal Study", Journal of Jurisprudential Research, Volume 11, Issue 1, Pages 115-144.

Moqtada'i, Morteza (9/12/1388). "Dars al-Kharj Jurisprudence al-Qisas", Madrasah Fiqh website, online, date of visit; 27/9/1396, fixed address: <http://www.eshia.ir/feqh/archive/text/moghtadaei/feqh/88/881209/>

Motahari, Ahmad (1400). "Mustan-e-Tahrī al-Wasīla al-Kitab al-Qisas", 1st edition, Qom: Al-Khayyam Press.

Mousavi Khomeini, Seyyed Ruhollah "Tahrir al-Wasilah", Vol. 2, Issue 1, Tehran: Institute for Compilation and Publication of Imam Khomeini's Works.

Mousavi Khomeini, Seyyed Ruhollah (1373). "Methods for Accessing the Knowledge of Fundamentals", Vol. 2, 1st edition, Tehran: Institute for the Compilation and Publication of Imam Khomeini's Works.

Mozaffar, Mohammad Reza (1430). "Usul al-Fiqh", 5th edition, Qom: Taba'at al-Islami.

Musawiyah al-Fiqhiyah (1416). Twenty-fourth volume, Kuwait: Ministry of Endowments and Islamic Affairs.

Najafi, Mohammad Hassan (1404). "Jawahir-ul-Kalam fi Sharh Shara'e-al-Islam", vol. 42, 7th edition, Beirut: Dar Ihya'at-ul-Turaht al-Arabi.

Najafi, Mohammad Hassan (1421). "Jawahir al-Kalam", Vol. 1, Qom: Institute of Islamic Jurisprudence Encyclopedia on the Religion of the Ahl al-Bayt (peace be upon them).

Najafi, Mohammad Hassan (1981). "Jawahir-ul-Kalam in the Explanation of Islamic Laws, Vol. 42, Beirut: Dar Ihya'at-Tarqi-al-Arabi."

Najafi, Mohammad Hassan (2013). "Jawaher al-Kalam - Bab al-Qisas", vol. 1, translated by Akbar Nayebyzadeh, Tehran: Khorsandi Publications.

Qibla-e-Khoi, Khalil, Hadi Sha'bani Kandsari and Mohammad Reza Dashti (2014). "Interference of causes and causes in the science of principles and subject laws", Scientific-Research Journal of Fiqh and Islamic Law, Year 4, No. 8, pp. 133-157.

Qiyasi, Jalal al-Din, Adel Sarikhani and Qodratullah Khosrowshahi (2012). "Comparative Study of General Penal Law", vol. 2, Qom: Publications of the Hawza and University Research Institute.

Sadati, Seyyed Mahdi (2017). "Multiplicity of Crimes in Iranian and German Law", Journal of Comparative Law Studies, Volume 8, Issue 1 (Scientific-Research. ISC), 203-226.

Sanei, Yusuf (1382). "Fiqh al-Thaqalayn fi Sharh Tahrir al-Wasilah", 1st edition, Qom: Al-Arooj Institute Press.

Shahid Thani, Zayn al-Din ibn Ali (1413). "Paths of Understanding to the Clarification of Islamic Laws", vol. 15, Qom: Al-Ma'arif al-Islamiyya Institute Publications.

Sobhani, Jafar (2010). "Al-Mujaz fi Usul al-Fiqh", Vol. 1, Issue 7, Translation; Mohsen Gharvian and Seyyed Mohammad Reza Talebian, Qom: Dar al-Fikr Publications.

Sobhani, Jafar (26/6/2017). "Lessons from Jurisprudence - Retribution", Jurisprudence School website, online, date of access; 26/9/2017, from the address: <http://www.eshia.ir/Feqh/Archive/sobhani/feqh>

Tabrizi, Javad bin Ali (1428). "Revision of the Principles of Jurisprudence - Kitab al-Diyat", 1st edition, Qom: Publisher, Dar al-Sadiqa al-Shuheeda (S).

The first martyr, Sheikh Shamsuddin bin Makki (1390). "Al-Lama'ah al-Damashqiyya" vol. 10, first edition, Najaf Ashraf: Al-Adab Press.

Tusi, Abu Ja'far Muhammad ibn Hassan (1387). "Al-Nahiyyah fi Mujard al-Fiqh wa al-Fatawa", 2nd edition, Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi.

Tusi, Abu Ja'far Muhammad ibn Hassan (2008). "Al-Mabsut fi fiqh al-Imamiyah", vol. 7, Tehran: Al-Muktabah al-Murtazawiyyah la-Hiya al-Athar al-Ja'fariyah.

Vahid Khorasani, Hossein (1429). Minhaj al-Salihin, Qom: Publications of the Imam Baqir al-Ulum School.

Wasiti, Zubaidi, Hanafi, Muhib al-Din, Seyyed Muhammad Morteza Hosseini (1414). "The Bride's Crown is Among the Jewels of the Dictionary", Chap. 1, Beirut: Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.

Zeraat Abbas (2013). "Special Penal Laws - Crimes against Persons", Issue 2, Tehran: Javedaneh Publications, Jangal.

Zeraat Abbas (2014). "Detailed Explanation of the Islamic Penal Code", Vol. 1, Issue 2, Tehran: Javedaneh Publications, Jungle.